

دراسة أثر الحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

*The Impact of Economic Freedom on Foreign Direct Investment Inflows in Algeria*كنزة أماني بن بركة^{1*}، الوليد قسوم ميساوي²Kenza Amani Benbetka^{1*}, Walid Gassome Messaoui²¹ جامعة فرحات عباس -1- سطيف (الجزائر)، benbetka.kenza@univ-setif.dz² جامعة فرحات عباس -1- سطيف (الجزائر)، messaoui19@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024-09-30

تاريخ القبول: 2024-09-16

تاريخ الاستلام: 2024-04-20

ملخص: يتطلع هذا البحث إلى معرفة مدى استجابة متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من سنة 1995 حتى سنة 2022، لذلك قمنا بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية المبطنة لتشكيل نماذج قياسية لكل أبعاد الحرية الاقتصادية خلال فترة الدراسة. وقد أظهرت النتائج أنه بعد تقدير وتقييم عدة نماذج من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية، تم الحصول على النموذج المثالي والذي يعكس علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بحرية الاستثمار، والحرية التجارية، ونزاهة الحكومة، وحقوق الملكية في نموذج واحد، كما أن 42% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (سنة) للاتجاه نحو التوازن على المدى الطويل. وبقياس مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للمتغيرات في مصادره على المدى الطويل فإن كل نسبة التغير لمتغيرات النموذج أقل من 1% أي أن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لا يستجيب لتغيرات المتغيرات النموذج.

كلمات مفتاحية: حرية اقتصادية، استثمار أجنبي مباشر، نموذج انحدار ذاتي لفجوات زمنية موزعة مبطنة، الجزائر.

تصنيفات JEL : O17، F21، C32.

Abstract: This study aims to investigate how economic freedom index variables impact the flow of foreign direct investment in Algeria from 1995 to 2022. To achieve this, we utilized the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology to construct standard models for each dimension of economic freedom over the study period.

The findings revealed that, after estimating and evaluating various models from economic, statistical, and measurement perspectives, we identified the optimal model that captures the relationship between foreign direct investment and factors such as investment freedom, trade freedom, government integrity, and property rights. Moreover, 42% of short-term errors can be rectified within the time frame of one year, indicating a movement towards long-term equilibrium. Assessing the responsiveness of foreign direct investment to changes in its sources over the long term, we found that each percentage change in model variables is less than 1%, suggesting that total inbound foreign direct investment does not significantly respond to variations in model variables.

Keywords: Economic freedom index, Direct foreign investment, An autoregressive model for slow distributed time lags, Algeria.

Jel Classification Codes : O17, F21, C32.

1. مقدمة:

تعتبر الدول المضيفة التي تعمل على رفع الحرية الاقتصادية الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، لأنها تستفيد من تواجد الشركات متعددة الجنسيات وذلك عن طريق امتصاص التكنولوجيا الحديثة واكتساب المهارات، وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كما تعتبر الحرية الاقتصادية أحد العوامل التي تعطي الصورة الواضحة لاستعداد البلد المضيف لاستقبال المستثمرين الأجانب أولا، ولكن أغلب الدول النامية تتجاهل تطوير هذا العامل إلى حد ما، فالرفع من مستوى الحرية الاقتصادية يحتاج إلى الكثير من الإصلاحات الجدية لفترة طويلة تتبعها فوائد جمة. فالاستطلاع السنوي الخاص بها عبارة عن مؤشر يحاول قياس درجتها لكل دول العالم. وقد طُور من قبل غورانتني ولاوسن وبلاك في معهد فريزر، والذي يستخدم في الدراسات القياسية منذ عام 2000. كما أن البنك الدولي أيضا يستخدم الحرية الاقتصادية كمؤشر لقياس جودة مناخ الأعمال في الدول.

وبالتحدث عن الجزائر فبعد فشل التنمية في ظل النظام الاشتراكي ووقوع الأزمة النفطية سنة 1986، بلغ حجم المديونية مستويات عالية، قررت الجزائر في بداية التسعينات تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، وذلك عن طريق تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، والخروج لنظام اقتصاد السوق فقد قامت بتهيئة أرضية قانونية مناسبة له، لجذب التكنولوجيا الحديثة لما لأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

ومما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما مدى تأثير أبعاد الحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن الانطلاق من الفرضية الأساسية التالية:

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تستجيب للتغيرات في بعض أبعاد الحرية الاقتصادية ولا تستجيب للبعض الآخر.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة بناء نموذج قياسي يسمح بتحديد مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للتغيرات في أهم أبعاد الحرية الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف الجوانب المرتبطة بموضوع البحث سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل وصف أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والحرية الاقتصادية وأبعادها المختلفة، وأيضا لأجل تحليل أثر أبعاد الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيتم أيضا اعتماد النظرية القياسية في محاولة لتقدير نموذج قياسي يشرح ويفسر التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بدلالة أهم متغيرات أبعاد الحرية الاقتصادية، وذلك خلال الفترة (1995-2022)، وعن البيانات فقد تم الحصول عليها من موقع الحرية الاقتصادية، وموقع

unctad.org، في حين ستم النمذجة بالاستعانة بأداة التحليل الإحصائي المتمثلة في البرنامج EViews12.

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة بعنوان "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية"، من إعداد سنوسي بن عومر ومراد بودية محمد جميل، وهي عبارة عن مقال بالمجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأوضاع التي وصل إليها الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في ظل نظام اقتصاد السوق، بعد أزمة البترول في ظل النظام الاشتراكي، واستخدمت المنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان متواجداً في الجزائر منذ الاستقلال، ولكن كان مقتصرًا فقط على قطاع المحروقات في إطار الشراكة، وبعد الدخول في اقتصاد السوق اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاعات أخرى، ورغم ذلك فإن الجزائر تعتبر ضعيفة الاستقطاب وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني بحيث في 2009 مثل نسبة 1,82 % من الناتج المحلي الخام، وهذا راجع لعدة أسباب سياسية وأمنية.

ثانياً: دراسة بعنوان: " مفهوم الحريات الاقتصادية بين المؤشر الاقتصادي والتكريس القانوني " من إعداد حساين سامية، وهي عبارة عن مقال بمجلة السياسة العالمية، وقد هدفت الدراسة إلى التعريف بالحرية الاقتصادية كمفهوم حديث ذو بعد سياسي واقتصادي بالدرجة الأولى، جد نشأته في مناخ المال والأعمال، الذي يطبق بمؤشر الحرية الاقتصادية، ويرتب الدول في قائمة هذا المؤشر تعبيراً عن أقوى الدول اقتصادياً. وتوصلت إلى أن الجزائر كرست الحرية الاقتصادية في ممارسة النشاط الاقتصادي من أجل فتح الباب للتنوع الاقتصادي، ومنح ضمانات أكثر للفاعلين في السوق، وتعتبر فكرة تبنيها إجبارية لتحقيق نتائج اقتصادية إيجابية.

ثالثاً: دراسة بعنوان: " تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-واقع وأفاق-" من إعداد فوزية ساهي، وهي عبارة عن مقال بمجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، والتي هدفت لقراءة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والخروج بأفاق لهذا الواقع، وقد اتبعت منهج التحليل والاستقراء لذلك، كما أنها خرجت بالنتائج التالية: وهو أن الجزائر تسعى لتحسين مناخها الاستثماري في جميع المجالات القانونية والتنظيمية، وذلك لحماية المستثمر من أي تعسف، من أجل تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا، وتوسيع التجارة واستحداث المزيد من فرص العمل، والتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسريع عملية الاندماج في الأسواق العالمية.

رابعاً: دراسة بعنوان: " أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" أعدها علي عبد الرؤوف عبد العاطي، وهو عبارة عن مقال بمجلة دراسات، والتي هدفت إلى قياس العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في الفترة بين (1995-2019)، وفقاً لمنهج التحليل والقياس بنموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل

المقطعية PANEL VAR، تحت فرضية وجود علاقة مباشرة وغير مباشرة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية المتمثلة في: مؤشر الكفاءة التنظيمية للاقتصاد الكلي، مؤشر انفتاح السوق، ومؤشر حجم الحكومة مقسوم على النمو المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود مؤشر الحرية النقدية (سياسات الصرف الأجنبي) كمتغير وسيط على معدلات النمو الاقتصادي. وخرجت الدراسة بالنتائج التالية:

1. عدم وجود تعارض بين المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية في عدد من دول الخليج المصدرة للنفط، باستثناء بعض الدول وذلك بسبب التقلبات الأمنية والتي أدت إلى تطبيق سعر صرف ثابت.

2. يوجد تفاوت لأثر مؤشر الحرية الاقتصادية فيما بين الدول غير المصدرة للنفط والنمو الاقتصادي. **خامسا: دراسة بعنوان: " أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة قياسية -"** أعدتها معط الله سهام، وهي أطروحة دكتوراه، الهادفة لقياس أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وتقييم المناخ الاستثماري للعالم العربي مع إبراز أهم أسباب اختلاف درجة الحرية الاقتصادية والتدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر من دولة عربية إلى أخرى، وبعد إتباع منهج التحليل والقياس، ولهذا تم دراسة الدول العربية التالية: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب الأقصى، سلطنة عمان، السعودية، سوريا، تونس، الامارات العربية المتحدة واليمن، خلال الفترة الممتدة ما بين 1996-2013 باستخدام نماذج PANEL وطريقتي المربعات الصغرى العادية والعزوم المعممة، وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية: فبالرغم من جهود الدول العربية لتحسين المناخ الاستثماري إلا أنها بقيت دون المستوى، لضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم وجود إمكانيات متاحة وموارد متنوعة التي تزخر بها المنطقة، وهذا نتيجة للاضطرابات الأمنية، والعمل على رفع فعالية الاستثمار العام، وقد اتضح أن طريقة المربعات الصغرى العادية مكنت من الحصول على نتائج أفضل مقارنة بغيرها إحصائيا وتوافقت بشكل كبير مع الجانب النظري والواقع الاقتصادي، كما أن الحرية الاقتصادية تؤثر إيجابا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الدول.

2. أدبيات الدراسة:

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: Direct Foreign Investment:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية جديدة عرفت في العقدين الماضيين، وهذا ما جعلها ذات أهمية بالغة ودفعت بالكثير من العلماء والاقتصاديين إلى السعي لإيجاد تعريف دقيق وواضح لها، بحيث قام بعض العلماء بصياغة بعض التعاريف حسب آراءهم المختلفة، كما قامت عدة منظمات دولية بتقديم تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي ستعرض فيما يلي:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بعض الاقتصاديين:

إن الاختلاف في الأنماط والأشكال الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وجد الاقتصاديون مشكل في وضع تعريف جامع له، وهذا ما أدى إلى وجود عدة تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر والتي سنعرض بعضها منها، الخاصة بالمفكرين والكتاب الاقتصاديين كما يلي:

ويعرفه **Raymond Bertrand** على أنه: " رأس مال لمؤسسة ما مستثمر بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من قيمته، أو استرجاع أو تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، فهو وسيلة لتحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى". (Raymond, 1971, P 49)

يعرفه **Kojima** بأنه: "التحركات في رأس المال الهادفة إلى السيطرة على أرباح الشركات الأجنبية". (Kojima , 1982, P 52)

يعرف **عبد السلام أبو قحف** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ما يملكه المستثمر الأجنبي في مشروع ما، بالإضافة إلى قيامه بالإدارة لهذا الأخير مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو بسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، كما يقوم بتحويل الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات للدولة المضيفة". (أبو قحف، 1989، ص 13)

John, H Dunning يعرفه بأنه : "الذي يمكن المستثمر من المراقبة المباشرة للشركة الأجنبية، لضمان أمان استثماراته، وتفعيل المنافسة بين الشركة الأجنبية والشركات المحلية في الدول المضيفة، كما يتضمن تحويل العديد من المهارات الإدارية والخبرات التنظيمية، وجلب التكنولوجيا وتأهيل رأس المال البشري". (Dunning , 1993, P23- 25)

يعرفه **فريد النجار** على أنه: "الذي يتم خارج موطنه سعيا وراء تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لغرض مؤقت أو لغرض طويل". (النجار، 2000، ص 23)

أما **Gregory Mankiw** فهو يرى أنه: " ما يتوقع المستثمرين الحصول عليه من عوائد استثماراتهم، كما يعتبر طريقة سريعة لنمو وتطور الدول المضيفة، بالرغم من أن جزء من الفوائد المحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب، وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبيا تستخدمها الدول الفقيرة لجلب التقنيات الجديدة والمتطورة الموجودة في الدول المتقدمة. (P, 561,2007، Gregory)

وقد تطرق لتعريفه **نزيه عبد المقصود مبروك** بقوله: "إنها التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول هو وجود نشاط اقتصادي يزاوله في البلد المضيف، والثاني هو ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع. (نزيه ، 2007، ص 31)

سليمان عمر محمد الهادي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول إلى فرد أجنبي أو شركة غير وطنية. (الهادي، 2010، ص 23).

Bernard Hurgemier فيعرفه على أنه: "قيام مؤسسة معينة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو توسيع رأس مالها، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة ما". (عميروش، 2012، ص 17).

ب- تعريف المؤسسات والمنظمات المالية الدولية:

من منشور الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCTAD** نستخلص تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "توظيف أجنبي لموارد مالية ثابتة في دول مضيفة، كما أنه يبنى على علاقات طويلة الأمد، ويكون له الحق في إدارة موارده، والرقابة العليا من الدولة المضيفة أو من الدولة الأم، أيا كان المستثمر فردا أو شركة، وهذا بهدف الانتفاع وتحقيق الأرباح". (UNCTAD، 2000، P 15)

أما منظمة التجارة العالمية (W.T.O) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما أصولا إنتاجية في بلد آخر بقصد إدارتها. (عبد الغفار، 2002، ص 14) كما حدد صندوق النقد الدولي (I.M.F) الاستثمار الأجنبي بأنه يكون مباشرا إذا امتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحزمة الأسهم للشركة المساهمة أو ما يعاد لها للشركات غير المساهمة. (UNCTAD, Report 2004, P 345)

كما أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال إلى الأقطار المستقبلية، لتعظيم الأرباح في الأجل طويل، والمشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار. (الكوار، 2005، ص 337)

مما سبق فالجميع يتفق رغم تعدد تعريفاتهم على أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع حركة رؤوس الأموال في الخارج، والتي تتضمن إنشاء مشروع جديد أو تطوير أو تملك ما لا يقل عن 10% من أصول مشروع قائم بهدف إدارة العمليات الإدارية على المدى البعيد. (خضر، 2004، ص 3)

2.3 الحرية الاقتصادية :

أ- مفهوم الحرية الاقتصادية: Heritage Index of Economic Freedom

بما أن الحرية الاقتصادية تعتبر كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (معط الله، 2016-2017، ص 52)، ويعبر عنها بمؤشر الحرية الاقتصادية، وهو عبارة عن تقرير نصف سنوي يصدر عن معهد **Heritage**، هيريتاج منذ عام 1995، لمقارنة وقياس مدى الحرية الاقتصادية في 186 دولة حول العالم، ويبنى هذا المؤشر من منطلق أن الحرية الاقتصادية هي حق من حقوق الإنسان، وتتعلق فائدة الحرية في العلاقة الايجابية بينها وبين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، ويتم قياس المؤشر على أساس اثنا عشر (12) عامل كمي ونوعي مقسمة إلى أربع فئات وذلك من خلال أربعة أبعاد اقتصادية مختلفة هي: كفاءة التنظيمات، درجة انفتاح الأسواق، حجم الجهاز الحكومي، وسيادة القانون. (معط الله، 2016-2017، ص 53) وبحسب المؤشر عن طريق حساب متوسط الحريات الاثنا عشر، ويعطي نفس الوزن لكل مؤشر، ويتم تصنيف البلدان ضمن فئات موزعة من 0 إلى 100، كما يلي: من 80 إلى 100 حرة إلى حد كبير، ومن

70 إلى 79.9 حرة، ومن 60 إلى 69.9 حرة إلى حد ما، ومن 50 إلى 59.9 غير حرة إلى حد كبير، ومن 0 إلى 49.9 فهي دولة مقموعة. (عبد المالك و براهيمية، 2019، ص 784 - 798)

ب - أبعاد مؤشر الحرية الاقتصادية: (معط الله، 2016 - 2017، ص 67 - 82)

أولاً: بعد فعالية التنظيم:

1. حرية الأعمال: Business freedom

تتمثل حرية الأعمال في حق الفرد في إنشاء وتشغيل مؤسسة دون تدخل غير مبرر للدولة، فالأنظمة المهرقة التي تعمل على رفع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية والربحية، وبالتالي التقليل من نجاح المستثمرين في السوق، خاصة الجدد منهم الذين يسعون للحصول على تراخيص لبدء نشاطهم، فالتدخل غير المبرر للدولة يخلق مناخ أعمال لا يمكن التنبؤ به، وهو عامل مثبط للمستثمرين الأجانب، فحرية الأعمال تقاس بمدى تدخل الحكومة في السوق.

2. حرية العمل: Freedom to work

تعتبر عن التنمية العمالية المتمثلة في قدرة الأفراد على العمل بقدر ما يستطيعون وأينما يريدون، وهي من بين أهم العناصر المؤلفة للحرية الاقتصادية، وفي نفس الوقت فإنها تعبر عن قدرة المستثمرين على التعاقد الحر مع العمال ورفض العمالة الزائدة لتعزيز الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي، فكلما كانت مرتفعة وصارمة بشكل كبير قد تؤثر سلباً على مرونة التشغيل للمستثمرين الأجانب، فهي تزيد تكاليف الإنتاج، وهنا نستنتج أن المستثمرين الأجانب ينجذبون إلى الدول ذات اللوائح الأقل صرامة.

3. الحرية النقدية: Monetary freedom

تتطلب الحرية النقدية عملة مستقرة وأسعار تخضع لقانون العرض والطلب في السوق، فهي تعبير عن القيمة، ومنه لا يمكن خلق قيمة طويلة الأجل أو جمع رأس المال في ظل غياب الحرية النقدية، ومنه إذا كانت هناك سياسة نقدية مطبقة لمحاربة التضخم، فهذا يساعد المستثمرين على الاعتماد على أسعار السوق في المستقبل، وهذا يؤدي إلى رسم خطط طويلة الأجل، والعكس صحيح.

ثانياً: بعد انفتاح الأسواق:

1. الحرية التجارية: Commercial freedom

تعتبر الحرية التجارية مرآة للانفتاح الاقتصادي على تدفق السلع والخدمات من مختلف أنحاء العالم، والقيود التي تفرضها الدولة عليها تكون غالباً متمثلة في: الرسوم الجمركية، الضرائب على الصادرات، الحصص التجارية أو خطر التجارة، أو في شكل الحوافز التنظيمية. وكلما ارتفعت حرية التجارة في الدول المضيفة كانت الأكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، فهي دول لها سياسات مرحبة بالتجارة والمنافسة.

2. حرية الاستثمار: Investment freedom

تشير إلى المناخ الاستثماري الحر المفتوح الذي يوفر أعلى فرص لأنشطة الأعمال والحوافز الكفيلة بتوسيع النشاط الاقتصادي لزيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل، كما يشجع الابتكار والمنافسة، والعكس

صحيح في حالة فرض القيود. لذا فإن المناخ الاستثماري الذي يضمن للمستثمرين حرية اختبار المكان وكيفية الاستثمار يساعد على جذب المستثمرين الأجانب.

3. الحرية المالية: Financial freedom

تعتبر الحرية المالية مرآة للنظام المالي المتفتح والفعال الذي يضمن توافر الائتمان، الإدخار والخدمات الاستثمارية للأفراد، ويعمل النظام المصرفي المفتوح على توسيع فرص التمويل وتعزيز نشاط الأعمال، وبالتالي يشجع على توفير الوساطة المالية الكفوءة، فهي تضمن الشفافية والنزاهة وتعزيز الإفصاح عن الأصول والخصوم والمخاطر. تعد الحرية المالية وتطوير القطاع المالي في بلد ما شرطان أساسيان لجذب المستثمرين الأجانب.

ثالثا: بعد حجم الحكومة:

1. الحرية الجبائية: Tax Freedom

الحرية الجبائية هي مقياس مباشر للمجال الذي تسمح فيه الحكومة للمستثمرين بالحفاظ على الناتج والثروة وإدارتهما لمصالحهم الخاصة، فمعدل الضريبة إذا ارتفع يؤدي إلى تدنية الأرباح، ومنه الحد من نشاط القطاع الخاص، فالمستثمرين الأجانب دائما يبحثون عن الدول المضيفة التي فيها معدل الضريبة منخفض.

2. الإنفاق الحكومي (الحرية من الحكومة): Government spending

تعتبر التكلفة الناجمة عن التدخل الحكومي المفرط المحور الأساسي في قضية الحرية الاقتصادية، ويتخذ الإنفاق الحكومي عدة أشكال من بينها: توفير البنية التحتية، تمويل الأبحاث، تحسين رأس المال البشري، وهي عبارة عن استثمارات، والإفراط فيه يؤدي إلى مزاحمة نشاط القطاع الخاص، والعكس صحيح، لهذا من الأفضل أن يكون الإنفاق الحكومي مؤقت، وكلما كان وجود بنية تحتية جديدة، وتنمية جديدة لرأس المال البشري، كان جذب المستثمرين الأجانب أكثر مع الحرص على كبح الإفراط في الإنفاق الحكومي.

رابعا: بعد سيادة القانون:

1. حقوق الملكية: Property Rights

لقد تم توجيه قدر كبير من الاهتمام لحماية حقوق ملكية المستثمرين الأجانب، فقد إحتلت حماية حقوق الملكية الفكرية مكانا بارزا ضمن أجندة السياسة الدولية، لكن تبقى العديد من الاقتصاديات النامية غير حريصة تماما على تعزيز تشريعات حقوق الملكية الفكرية، فذلك يضمن للمستثمرين الأجانب الثقة للقيام بالنشاط الاستثماري ووضع الخطط طويلة الأجل مع ضمان عدم التعرض للمصادرة غير العادلة أو السرقة.

2. نزاهة الحكومة (الحرية من الفساد): Government Integrity

يعد الفساد فشل للنزاهة في النظام الاقتصادي، وهو ذلك التشويه الذي بواسطته يتمكن الأفراد أو جماعات المصالح الخاصة من تحقيق المكاسب على حساب الأغلبية، ويكون نتيجة مباشرة لقيام

الحكومة بتركيز القوة الاقتصادية أو السياسية، ويتخذ الفساد عدة أشكال: كالرشوة، الإبتزاز، المحسوبية، الاختلاس، والكسب غير المشروع، وله علاقة مباشرة مع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وهذا قد يؤدي إلى خلق الأسواق غير الرسمية (الأسواق الموازية)، بشكل عام يمكن القول أن المستثمرين الذين ينتمون إلى الدول الأقل فسادا فإنهم يبحثون عن الدول المماثلة والتوجه لها للاستثمار والعكس صحيح.

3. الدراسة القياسية:

1.3 نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الموزعة - Autoregressive Distributed Lag Model

-ARDL

من بين أهم دراسات التكامل المشترك هو أن نقوم بدراسته عن طريق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، فهي تعتبر من أهم المناهج المستخدمة في الآونة الأخيرة (محمود، 2018، ص 599)، والتي قدمها (Pesaran and Al 2001) بتطوير منهجية التكامل المشترك، وتكون متكاملة من الدرجة الصفر (0) أو من الدرجة الأولى (1) فقط. كما أن طريقة التكامل المشترك باختبار منهج الحدود (Boundtesting approach) لتقدير علاقات المدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL. (ميساوي، 2020، ص 634)

ويعتمد هذا النموذج على دمج نموذجين مختلفين في السلاسل الزمنية وهما: نماذج الانحدار الذاتي (AR) ونماذج فترات الإبطاء لقيم متغيراته، ويصبح بذلك النموذج دالة في قيمة المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المفسرة مبطننة لفترة زمنية واحدة، وكذلك فإنها تكون دالة في كتلة إبطاءات المتغير التابع والأخرى المستقلة في الفرق الأول، ويكون اختبار التكامل المشترك باستخدام هذا النموذج هو اختبار "Bound Test" والذي طوره (Pesaran and Al 2001).

2.3. تقدير النموذج بمنهجية ARDL :

لبناء النموذج نستعمل متغير تابع ومتغيرات مفسرة، المتغير التابع هو عبارة عن اللوغاريتم العشري لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (LNFDI) وقد أدخلنا اللوغاريتم العشري تفاديا من الوقوع في الاستقرار عند المستوى الثاني (2) I، أما المتغيرات المفسرة فهي عبارة عن مؤشرات أبعاد الحرية الاقتصادية والمرموز لها كما يلي:

بعد فعالية التنظيم: حرية الأعمال BF ونظرا لعدم توفر البيانات حول هذا المتغير فإنه يستبعد من الدراسة، حرية العمل FW، الحرية النقدية FM.

بعد انفتاح السوق: الحرية التجارية CF، حرية الاستثمار IF، الحرية FF.

بعد حجم الحكومة: الحرية الجبائية TF، الانفاق الحكومي GS.

بعد سيادة القانون: حقوق الملكية PR، نزاهة الحكومة GI.

ولتقدير النموذج بمنهجية ARDL يجب إتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: دراسة استقرارية متغيرات النموذج:

❖ استقرارية متغيرات الدراسة:

من خلال الملحق (1) لدراسة الاستقرارية قمنا باختبار جذر الوحدة وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF (عند معنوية 5%)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	عند المستوى				عند الفرق الأول	
		بتأبب وبإتجاه عام	بتأبب فقط	بلا تأبب وبلا إتجاه عام	بتأبب وبإتجاه عام	بتأبب فقط	بلا تأبب وبلا إتجاه عام
FDI	I (1)	2.04- (0.55)	0.46- (0.88)	2.38 (0.99)	3.61- (0.04)	3.52- (0.01)	3.06- (0.003)
FF	I (1)	1.78- (0.68)	1.71- (0.41)	1.23- (0.19)	6.02- (0.000)	5.98- (0.000)	5.91- (0.000)
FW	No	1.32- (0.85)	0.79 (0.99)	1.04- (0.25)	2.50- (0.32)	1.14- (0.68)	0.85- (0.33)
GI	I (1)	2.04- (0.55)	1.58- (0.47)	1.12- (0.23)	5.22- (0.001)	5.28- (0.000)	5.27- (0.000)
GS	I (1)	2.59- (0.28)	2.06- (0.26)	0.62- (0.43)	5.95- (0.000)	6.07- (0.000)	6.20- (0.000)
IF	I (1)	2.87- (0.18)	1.80- (0.36)	0.91- (0.30)	6.21- (0.000)	6.34- (0.000)	6.42- (0.000)
MF	I (1)	1.69- (0.72)	1.87- (0.34)	0.82 (0.88)	4.52- (0.006)	4.48- (0.001)	4.37- (0.000)
PR	I (1)	0.82 (0.88)	2.19- (0.21)	1.39- (0.14)	6.60- (0.000)	6.57- (0.000)	4.13- (0.000)
CF	I (1)	2.37- (0.38)	2.27- (0.18)	0.16- (0.61)	6.29- (0.0001)	6.32- (0.000)	6.45- (0.000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews12

نلاحظ من خلال الجدول (1) أن احتمال t لاختبار ADF لكل المؤشرات أقل من 5% عند المستوى الأول بتأبب وبإتجاه عام، عدا متغير حرية العمل FW فإنه غير مستقر لا عند المستوى I (0)، ولا عند المستوى الأول I (1)، ومنه فإن متغير حرية العمل FW يستبعد من الدراسة.

3.3. صياغة وتقدير نموذج ARDL المقترح:

في هذا الإطار تم أولاً العمل على محاولة تقدير وتقييم النموذج الذي يضم كل متغيرات أبعاد الحرية الاقتصادية، والممثل بالعلاقة التالية: $FDI = f(FW, FM, CF, IF, FF, TF, GS, PR, GI)$

حيث أن هذه العلاقة تعكس النموذج المثالي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر (متغير تابع) بمختلف متغيرات أبعاد الحرية الاقتصادية (كمتغيرات مفسرة للمتغير التابع)، غير أن النتائج دفعت إلى رفضه لعدم تجاوزه لمختلف مراحل التقييم (الاقتصادي، الإحصائي، القياسي).

وقمنا أيضاً في هذا الإطار بتقدير وتقييم الكثير من النماذج المقترحة (بعد حذف بعض المتغيرات) حتى تم الحصول على نموذج يستوفي كل مراحل التقييم، وتعكسه العلاقة التالية:

$$FDI = f(IF, CF, GI, PR)$$

1.3.3. صياغة النموذج المقبول:

بالاعتماد على منهجية ARDL تم صياغة $ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4)$ على النحو الآتي:

حيث: Δ هي الفرق الأول؛ ε : حد الخطأ؛

$$FDI_t = \gamma_0 + \gamma_1(FDI)_{t-1} + \gamma_2(IF)_{t-1} + \gamma_3(CF)_{t-1} + \gamma_4(GI)_{t-1} + \gamma_5(PR)_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta(FDI)_{t-i} \\ + \sum_{j=0}^{q_1} \theta_j \Delta(IF)_{t-j} + \sum_{j=0}^{q_2} \theta_j \Delta(CF)_{t-j} + \sum_{j=0}^{q_3} \varphi_j \Delta(GI)_{t-j} + \sum_{j=0}^{q_4} \omega_j \Delta(PR)_{t-j} + \varepsilon_i$$

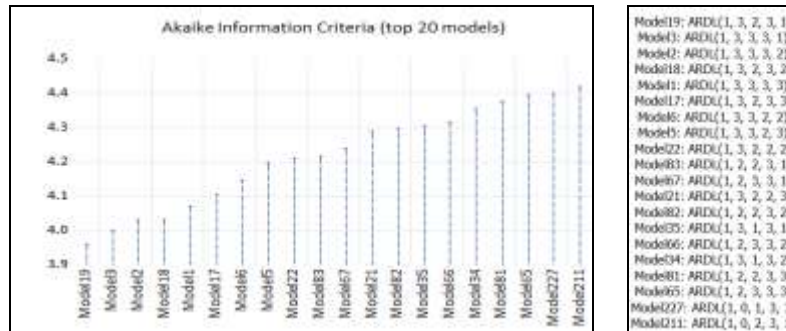
FDI: تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كنسبة من إجمالي تراكم رأس المال الثابت (وقد تم الحصول عليه من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).
وتقيس المعاملات $(\gamma_5, \gamma_4, \gamma_3, \gamma_2, \gamma_1)$ العلاقة طويلة الأجل في حين تمثل المعاملات $(\omega_j, \varphi_j, \theta_j, \theta_j, \beta_i)$ حركية المدى القصير للنموذج.

وبما أن العلاقة طويلة الأجل هي في الشكل الخطي وكل متغيرات النموذج عبارة عن معدلات فهذا يعني أن كل مقدرات معاملات الأجل الطويل (الميل) تعتبر مؤشرات مرونة للاستثمار الأجنبي المباشر، أي تقيس التغير النسبي في الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للتغيرات النسبية في محدداته (IF, CF, GI, PR) ، أو بعبارة أخرى تقيس مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للتغيرات في محدداته الأربعة. مع تحديد فترات الإبطاء المثلى والتأكد من التكامل المشترك بين متغيرات النموذج المقترح. فبعد ما تبين أن كل سلاسل متغيرات النموذج مستقرة عند $I(1)$ ، وبما أننا نريد دراسة مدى استجابة FDI كمتغير تابع للمتغيرات المفسرة، فيمكننا إذا استعمال منهجية ARDL للتأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات من عدمه.

(أ) تحديد فترات الإبطاء المثلى.

باستعمال برنامج EViews12 تم الحصول على أفضل 20 نماذج ARDL تتسم بأقل قيمة لمعيار AIC كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): أفضل 20 نماذج ARDL وفق معيار AIC.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

من الشكل (01) نلاحظ أن ARDL (1.3.2.3.1) هو أفضل نموذج على الإطلاق لتمييزه بأقل قيمة AIC ، وبذلك ستمت عليه الدراسة فيما تبقى من مراحل.

(ب) التحقق من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

تم إجراء اختبار الحدود والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.012345	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

حيث من الجدول (2) نلاحظ أن قيمة فيشر الحسابية (7.01) أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة عند 1% و 2.5% و 5% و 10%، وبذلك لا يمكن رفض الفرض البديل، أي أنه يوجد تكامل مشترك (توجد علاقة توازنية طويلة المدى) بين FDI من جهة و (IF, CF, GI, PR) من جهة ثانية.

2.3.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ ومعاملات العلاقة في المدى الطويل.

الجدول التالي يبين نتائج التقدير الخاصة بالأجلين

الجدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ومعاملات العلاقة طويلة الأجل.

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IF)	0.121828	0.032767	3.717991	0.0040
D(IF(-1))	-0.247834	0.036057	-6.873362	0.0000
D(IF(-2))	-0.136940	0.033218	-4.122466	0.0021
D(CF)	0.001295	0.000346	3.745256	0.0038
D(CF(-1))	-0.001032	0.000329	-3.137487	0.0105
D(GI)	-0.000236	0.000368	-0.640708	0.5361
D(GI(-1))	-0.004034	0.000715	-5.640135	0.0002
D(GI(-2))	-0.002183	0.000542	-4.024163	0.0024
D(PR)	0.000309	0.000419	0.737580	0.4777
ConstEq(-1)*	-0.429779	0.035208	-12.20692	0.0000

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IF	0.725041	0.201296	3.601870	0.0048
CF	0.009877	0.002236	4.416960	0.0013
GI	0.016301	0.003957	4.119139	0.0021
PR	0.008545	0.002576	3.316736	0.0078
C	-554740.5	150397.0	-3.688507	0.0042

EC = FDI - (0.7250*IF + 0.0099*CF + 0.0163*GI + 0.0085*PR - 554740.4759)				
--	--	--	--	--

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

3.3.3. تقييم النموذج من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية:

من الجدول (3) نلاحظ أن مقدرة حد تصحيح الخطأ سالبة (-0.42) ومعنوية (0.0000) وهو ما يعني وجود علاقة سببية في المدى الطويل بين FDI من جهة و (IF, CF, GI, PR) من جهة ثانية، أي أن 42% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (سنة) للتجاه نحو الوضع التوازني في المدى الطويل، أما بالنسبة لمقدرات العلاقة في المدى الطويل ومن نفس الجدول نلاحظ أن المقدرات الأربع

مقبولة اقتصاديا وإحصائيا، حيث جاءت كل مقدرات وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن هذه المقدرات الأربع تختلف جوهريا عن الصفر لكون احتمالها أقل من 5% كما يتضح من نفس الجدول.

4.3.3. تقييم النموذج من الناحية القياسية:

(أ) التأكد من تحقق فرضيات حد الخطأ: الجدول التالي يلخص نتائج مختلف اختبارات فرضيات حد الخطأ.

الجدول رقم (4): نتائج اختبارات فرضيات حد الخطأ

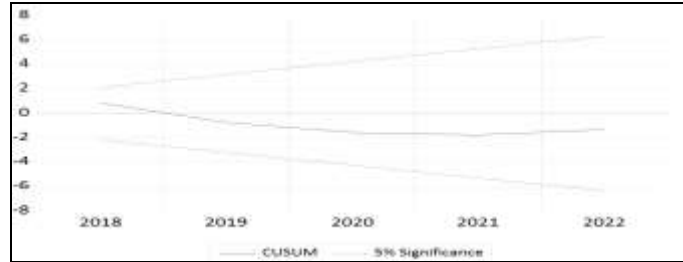
نوع الفرض	الاختبار المستخدم	نتيجة الاختبار
الارتباط الذاتي بين الأخطاء	اختبار LM	احتمال كاي مربع أكبر من 5% (88.54%) وهو ما يعني أن القيمة الحسابية لكاي مربع أقل من القيمة الجدولية، أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.
ثبات تباين حد الخطأ العشوائي	اختبار ARCH	احتمال كاي مربع أكبر من 5% (32.27%) وهو ما يعني أن القيمة الحسابية لكاي مربع أقل من القيمة الجدولية، أي أن تباين حد الخطأ ثابت.
التوزيع الطبيعي لبواقي	جارك-بيرا	احتمال جارك-بيرا أكبر من 5% (78.77%) وهو ما يعني أن القيمة الحسابية لجارك-بيرا أكبر من القيمة الجدولية لكاي مربع وبذلك نقبل فرض عدم المتضمن أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملاحق: (2، 3، 4).

(ب) الاستقرار الهيكلي لمقدرات النموذج:

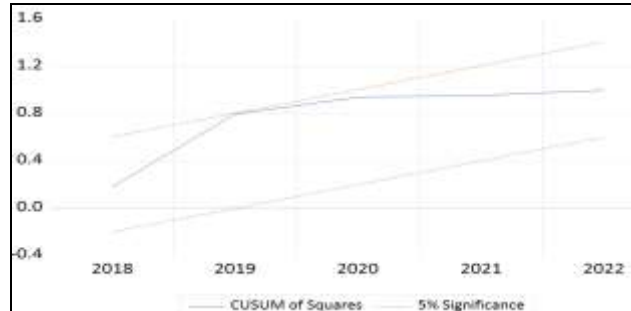
أظهرت نتائج اختباري (CUSUM) و (CUSUMSQ) المبينة في الشكلين (2) و (3) أن مقدرات النموذج تتميز بخاصية الاستقرار الهيكلي، وذلك لكون المنحنى في كلا الحالتين داخل حدود 5%.

الشكل رقم (2): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM).



المصدر: مخرجات برنامج EViews12.

الشكل رقم (3): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ).



المصدر: مخرجات برنامج EViews12.

5.3.3. تحليل النتائج:

بالاعتماد على معاملات العلاقة طويلة المدى (الموجودة في الجزء الثاني من الجدول 3) سنقوم بدراسة مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر (ممثلاً في نسبة تراكمه إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت) في الجزائر للتغيرات في محدداته الأربعة (حرية الاستثمار، الحرية التجارية، نزاهة الحكومة، وحقوق الملكية) على المدى الطويل،

❖ قياس مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر (الوافد) للتغيرات في مصادره على المدى الطويل.

بما أن كل متغيرات النموذج (المتغيرات المفسرة والمتغير التابع) عبارة عن معدلات فهذا يعني أن المعاملات الخاصة بعلاقة الانحدار الخطي للمدى الطويل (المشتق أي الميل الذي يقيس التغير المطلق) تمثل في نفس الوقت مؤشرات المرونة (تقيس التغير النسبي)، ومنه يمكن حساب مختلف مؤشرات مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بالنسبة لمحدداته الأربعة كما يلي:

1. مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لحرية الاستثمار ($E_{FDI/IF}$):

هي مؤشر يقيس مدى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للتغيرات في IF ، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$E_{FDI/IF} = \frac{\Delta FDI}{\Delta IF} = 0.72 = > \Delta FDI = 0.72 \Delta IF$$

وهو ما يعني أن إجمالي الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر لا يستجيب للتغيرات في حرية الاستثمار IF ، أي أن ارتفاعه نسبياً بـ 1% سيؤدي إلى زيادة إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر (ممثلاً في نسبته إلى إجمالي تراكم رأس المال الثابت) بنسبة أقل (0.72%).

2. مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للحرية التجارية ($E_{FDI/CF}$):

$$E_{FDI/CF} = \frac{\Delta FDI}{\Delta CF} = 0.0098 = > \Delta FDI = 0.0098 \Delta CF$$

وهو ما يعني أن إجمالي الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر لا يستجيب للتغيرات في الحرية التجارية CF ، أي أن ارتفاعه نسبياً بـ 1% سيؤدي إلى زيادة إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر (ممثلاً في نسبته إلى إجمالي تراكم رأس المال الثابت) بنسبة أقل (0.0098%).

3. مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لنزاهة الحكومة ($E_{FDI/GI}$):

$$E_{FDI/GI} = \frac{\Delta FDI}{\Delta GI} = 0.016 = > \Delta FDI = 0.016 \Delta GI$$

وهو ما يعني أن إجمالي الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر لا يستجيب للتغيرات في نزاهة الحكومة GI ، أي أن ارتفاعه نسبياً بـ 1% سيؤدي إلى زيادة إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر (ممثلاً في نسبته إلى إجمالي تراكم رأس المال الثابت) بنسبة أقل (0.016%).

4. مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لحقوق الملكية ($E_{FDI/PR}$):

$$E_{FDI/PR} = \frac{\Delta FDI}{\Delta PR} = 0.0085 = > \Delta FDI = 0.0085 \Delta PR$$

وهو ما يعني أن إجمالي الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر لا يستجيب للتغيرات في حقوق الملكية PR، أي أن ارتفاعه نسبيا بـ 1% سيؤدي إلى زيادة إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر (ممثلا في نسبته إلى إجمالي تراكم رأس المال الثابت) بنسبة أقل (0.0085%).

4. الخاتمة:

مع ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر كمقوم للتنمية الاقتصادية للدول، تسارعت هذه الأخيرة لاستقطابه بكل الطرق الممكنة، وله مؤشرات لقياس مدى قابلية الدول المضيفة لاستقبال المستثمرين الأجانب، ومن بين هذه المؤشرات مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يتفرع بدوره لعدة مؤشرات أخرى تطرقنا لها خلال الدراسة في الجانب النظري، ومن ثم انتقلنا للجانب القياسي حيث درسنا استقرارية السلاسل، ومدى تأثير أبعاد مؤشر الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة، خلال الفترة (1995-2022)، بحيث خرجنا بعدة نتائج وهي:

1.4. النتائج:

- ✓ السلاسل كلها مستقرة عند المستوى الأول، عدا سلسلة متغير حرية العمل فإنها غير مستقرة ولهذا قمنا باستبعاده من الدراسة.
- ✓ بعد تقدير وتقييم عدة نماذج من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية، تم الحصول على النموذج المثالي والذي يعكس علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بحرية الاستثمار، والحرية التجارية، ونزاهة الحكومة، وحقوق الملكية في نموذج واحد.
- ✓ وجود تكامل مشترك أي هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.
- ✓ وجود علاقة سببية في المدى الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، أي أن 42% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (سنة) للإتجاه نحو التوازن على المدى الطويل.
- ✓ كل المقدرات في الأجل الطويل مقبولة اقتصاديا وإحصائيا، حيث وافقت النظرية الاقتصادية، كما أنها تختلف عن الصفر.
- ✓ بعد دراسة فرضيات حد الخطأ وجدنا أنه لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وأن تباين حد الخطأ ثابت، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يجعل النموذج مقبول قياسي.
- ✓ بقياس مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للتغيرات في مصادره على المدى الطويل فإن كل نسب التغير لمتغيرات النموذج أقل من 1%، لهذا فإن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لا يستجيب لتغيرات متغيرات النموذج، ومنه نرفض الفرضية التي قمنا بطرحها سابقا فهي لا تتحقق في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

2.4. التوصيات:

ومن خلال هذه النتائج يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

- العمل أكثر على تفعيل الحرية النقدية واستقرار العملة عن طريق إخضاع قيمتها لقانون العرض والطلب دون التدخل والتحكم في سعر الصرف.
- العمل على تفعيل المنافسة ونشر ثقافة المنافسة النزيهة في السوق والمعاملات التجارية، ففي الجزائر توجد سلطة لتفعيل المنافسة والمتمثلة في مجلس المنافسة الجزائري.
- العمل على تفعيل سيادة القانون في الجزائر عن طريق تطبيق قانون مكافحة الرشوة والمحسوبية، والأسواق الموازية، وغيرها من الثغرات الموجودة في الأسواق.
- فتح المجال لدراسات أخرى حول الحرية الاقتصادية من كل النواحي وخاصة القياسية منها.

5. قائمة الإحالات والمراجع:

- سهام معط الله. (2016-2017). أطروحة دكتوراه: "أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة قياسية-". تلمسان: جامعة تلمسان.
- فرحات غول. (2008). التسويق الدولي مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية. دار خلدون، الطبعة الأولى.
- سعد محمود الكوار. (2005). الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية. الملتقى الدولي حول: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر.
- سليمان عمر محمد الهادي. (2010). الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة. الأردن.
- عبد السلام أبو قحف. (1989). نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد المقصود ميروك نزيه. (2007). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. مصر: دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- فريد النجار. (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- محمد شلغوم عميروش. (2012). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- هناء عبد الغفار. (2002). الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين نموذجا. بغداد: بيت الحكمة.
- هيكمل عجمي. (2001). الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن: حجمه ومحدداته. المؤتمر العالمي الثاني: حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة أريد الأهلية، عمان.
- الوليد قسوم ميساوي. (2020). أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) تطبيق نموذج ARDL. الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية.
- برتان جيل. (1982). الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد. بيروت: منشورات عويدات.
- بضياف عبد المالك ، و آمال براهيمية. (2019). تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02.
- حسان خضر. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، السنة الثالثة.
- خالد صلاح الدين طه محمود. (2018). تطبيق نموذج الانحدار للإبطاءات الموزعة ARDL لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة من 2015/1/1 إلى 2018/06/20.
- Dunning , J. (1993). The Theory of Trauy national corporation . London and New York,: The United Nations Library On Transnational Corporations,Routledge.
- Guillochon Bernand , و Kamecki Annie . (2006). Economie Internationale , paris: Edition Dunod.
- Kiyoshi Kojima . (1982) . Direct Foreign Investment .Biling and sonsLtd.
- UNCTAD .(2000) .Investment regimes in the Arab word ISSUES and policies, United nation .New York & Genève.
- UNCTAD .(2004) .Report 2004, The shift Towards services .New York & Genève.
- Mankiw Gregory .(2007) .Principles of Economic .China.
- Raymond, B. (1971). Economie financière internationale, . Edition PUF.
- Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci. Vol 3 december .
- unctad.org

6. الملاحق:

الملحق 1: اختبار الاستقرار ADF:

UNIT ROOT TEST RESULTS: TABLE CASES										
Null Hypothesis: the variable has a unit root										
		FDI	PR	GI	TF	GS	FW	FM	CF	IF
With Constant	t-Statistic	-0.48000	-2.31915	-1.71030	-0.71015	-1.00171	-1.00171	-1.00171	-1.00171	-1.00171
	Prob.	0.68077	0.01777	0.08947	0.48977	0.20977	0.20977	0.20977	0.20977	0.20977
	Power	0.00000	0.99999	0.99999	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.48000	-2.31915	-1.71030	-0.71015	-1.00171	-1.00171	-1.00171	-1.00171	-1.00171
	Prob.	0.68077	0.01777	0.08947	0.48977	0.20977	0.20977	0.20977	0.20977	0.20977
	Power	0.00000	0.99999	0.99999	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.48000	-2.31915	-1.71030	-0.71015	-1.00171	-1.00171	-1.00171	-1.00171	-1.00171
	Prob.	0.68077	0.01777	0.08947	0.48977	0.20977	0.20977	0.20977	0.20977	0.20977
	Power	0.00000	0.99999	0.99999	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.934485	Prob. F(1,22)	0.3442
Obs*R-squared	0.977906	Prob. Chi-Square(1)	0.3227

الملحق 3

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test		
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags		
F-statistic	0.039336	Prob. F(2,8)
Obs*R-squared	0.243455	Prob. Chi-Square(2)

الملحق 2:



الملحق 4:

الملحق 5: المعطيات الخام

Series Name	FDI	PR	GI	TF	GS	FW	FM	CF	IF	FF
1995	14,7	50.0	50.0	48.8	69.5	70.0	59.2	54.2	50.0	50.0
1996	16,62	50.0	50.0	48.8	60.7	70.0	57.0	54.2	50.0	50.0
1997	19,9	50.0	50.0	48.8	65.5	70.0	56.0	54.2	50.0	50.0
1998	22,63	50.0	50.0	48.6	69.3	70.0	60.1	54.2	50.0	50.0
1999	26,12	50.0	50.0	48.7	72.8	70.0	69.0	54.2	50.0	50.0
2000	29,82	50.0	50.0	64.7	63.3	70.0	74.0	39.6	50.0	50.0
2001	35,93	30.0	50.0	64.6	63.3	70.0	78.2	59.6	50.0	50.0
2002	39,84	30.0	50.0	65.0	71.2	70.0	82.8	60.0	70.0	50.0
2003	37,9	30.0	50.0	65.2	74.9	70.0	78.9	50.4	70.0	30.0
2004	34,54	30.0	50.0	74.1	62.4	70.0	81.1	55.0	70.0	30.0
2005	35,63	30.0	26.0	73.9	61.8	70.0	80.1	54.4	50.0	30.0
2006	37,31	30.0	27.0	73.9	74.4	74.8	78.8	61.0	50.0	30.0
2007	33,37	30.0	28.0	73.8	74.2	73.7	80.7	66.0	50.0	20.0
2008	28,99	30.0	31.0	77.0	74.6	73.6	80.2	68.8	40.0	30.0
2009	32,87	30.0	30.0	77.2	74.1	72.5	78.6	68.6	50.0	30.0
2010	33,41	30.0	32.0	83.5	73.4	71.2	77.2	70.7	45.0	30.0
2011	34,93	30.0	28.0	83.5	62.4	69.4	75.4	72.8	20.0	30.0
2012	36,69	30.0	29.0	82.9	47.9	66.3	76.3	72.8	20.0	30.0
2013	35,31	30.0	29.0	80.4	44.1	65.2	76.6	67.8	20.0	30.0
2014	33,53	30.0	28.7	80.5	51.0	66.3	67.8	60.8	45.0	30.0
2015	37,42	30.0	36.0	80.0	38.7	66.6	71.2	60.8	25.0	30.0
2016	40,44	25.0	36.0	81.0	59.4	62.1	68.1	60.8	30.0	30.0
2017	41,97	38.2	31.7	81.1	51.0	62.1	67.0	63.3	35.0	30.0
2018	43,43	27.8	29.0	74.0	45.9	68.1	69.9	63.5	25.0	30.0
2019	48,49	31.6	28.9	76.4	48.7	61.6	74.9	67.4	30.0	30.0
2020	59,1	37.9	28.3	75.4	52.6	63.0	76.2	66.2	30.0	30.0
2021	59,63	34.0	32.7	67.2	55.4	63.5	84.3	57.4	30.0	30.0
2022	59,78	27.9	30.1	67.2	57.1	50.0	80.1	57.4	30	30.0